

Distr.: Limited
6 February 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والأربعون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤

البند ٣ (ب) '١' من جدول الأعمال

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية

العامة: استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج

عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية:

الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة

بنن: مشروع قرار

الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها

توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموافقة على مشروع

القرار التالي لكي تعتمد الجمعية العامة:

”الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها“

”يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار

التالي:

”إن الجمعية العامة،

”إذ تشير إلى قراراتها ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

و ١٣٣/٤٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٩٢/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٣٧/٤٧ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ١٤٢/٥٠ المؤرخ



٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٢٤/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١١٣/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ١٦٤/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ١٥/٥٨ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المتعلقة بإعلان السنة الدولية للأسرة والأعمال التحضيرية لها والاحتفال بها،

”وإذ تشير أيضا إلى أن الصكوك الرئيسية للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والسياسة الاجتماعية العامة، فضلا عن خطط وبرامج العمل العالمية ذات الصلة، تدعو إلى توفير أوسع نطاق ممكن من الحماية والمساعدة للأسرة،

”وإذ تلاحظ أن الأحكام المتعلقة بالأسرة في نتائج المؤتمرات العالمية التي انعقدت خلال التسعينات لا تزال تشكل موجهًا في مجال السياسة العامة بشأن السبل الكفيلة بتعزيز عناصر السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة كجزء من نهج شامل متكامل للتنمية،

”وإذ تسلّم بأن التحضير للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها يتيحان فرصة مفيدة لجذب مزيد من الاهتمام إلى أهداف السنة الدولية وزيادة التعاون بشأن قضايا الأسرة على جميع المستويات،

”وإذ تسلّم أيضا بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الحكومات على الصعيدين المحلي والوطني من أجل تنفيذ برامج محددة تهم الأسرة،

”واقترنا منها بأن المساواة بين المرأة والرجل واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد الأسرة هي عنصر لا بد منه لكفالة الرفاه للأسرة والمجتمع بأسره، وإذ تلاحظ أنه من المهم التوفيق بين العمل والحياة الأسرية،

”ووعيا منها بأن الأسر تتأثر بالتغير الاجتماعي الذي يتبدى في اتجاهات تلاحظ على نطاق العالم وأن أسباب تلك الاتجاهات ونتائجها المتعلقة بالأسر يتعين تحديدها وتحليلها،

”وإذ تلاحظ مع القلق الآثار المدمرة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في حياة الأسرة، وإذ تحت المجتمع الدولي على معالجة الشواغل المرتبطة بالأسرة في إطار التعهدات التي قطعها على نفسه، كما أُنقذ عليها في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١^(١)،

(١) القرار د-٢/٢٦.

- ”وإذ تسلم بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الصعيدين المحلي والوطني لما فيه مصلحة الأسر،
- ”ووعيا منها أيضا بأن ثمة ضرورة للتعاون في ما بين الوكالات في مجال الأسرة من أجل نشر وعي أكبر بقضايا الأسرة في صفوف الهيئات الإدارية لمنظومة الأمم المتحدة،
- ”وإذ تشير إلى أن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة سيتم خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التاسعة والخمسين،
- ”١ - تقرر أن متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة تشكل جزءا لا يتجزأ من جدول الأعمال وبرنامج العمل الشامل لعدة سنوات للجنة التنمية الاجتماعية حتى عام ٢٠٠٦؛
- ”٢ - تحث الحكومات على مواصلة اتخاذ إجراءات مستمرة على جميع الأصعدة بشأن قضايا الأسرة، بما في ذلك إجراء الدراسات والبحوث، لتعزيز دور الأسرة في تحقيق التنمية، ووضع تدابير ونهج ملموسة لمعالجة المشاكل الوطنية ذات الأولوية وذلك للتعامل مع قضايا الأسرة؛
- ”٣ - تدعو الحكومات إلى مواصلة إجراءاتها الرامية إلى إقامة مجتمعات صالحة للأسرة، من خلال جملة أمور من بينها تعزيز حقوق كل فرد من أفراد الأسرة، ولا سيما تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل؛
- ”٤ - تشدد على ضرورة تشجيع المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية كشركاء، وذلك للاستفادة من تجربتها وعلاقتها الشعبية في مجال تشجيع المشاركة والعمل على المستويين المحلي والوطني؛
- ”٥ - تدعو مؤسسات البحث والمؤسسات الجامعية إلى مواصلة القيام بدور هام في عملية وضع السياسات العامة المتعلقة بالأسرة على جميع الأصعدة، وخاصة في تحسين المعارف والمعلومات بشأن الأسرة؛
- ”٦ - توصي جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات ومؤسسات البحث والمؤسسات الجامعية والمجتمع المدني، بالمساهمة في وضع الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد وسبل العيش المستدامة للأسرة؛
- ”٧ - تحث منظومة الأمم المتحدة على تحقيق المزيد من التعاون في ما بين وكالاتها والقيام بطائفة متنوعة من الأنشطة في مجال الأسرة؛

٨ - تلاحظ مع التقدير الدراسة المعنونة "أهم الاتجاهات التي تؤثر على الأسرة" التي تشكل إطاراً لأنشطة برنامج العمل المعني بالأسرة في المستقبل لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة؛

٩ - تشجع اللجان الإقليمية على المزيد من تبادل التجارب على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي وتشجيع تنسيق الجهود بين المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، وذلك على سبيل المثال من خلال إنشاء فرق عمل إقليمية أو تعزيزها، وإقامة المياكل لأغراض التنسيق، وتقديم الدعم لجهود الهيئات غير الحكومية، فضلاً عن توفير المساعدة الفنية للحكومات، بما فيها الخدمات الاستشارية؛

١٠ - تكفل بأن يواصل برنامج العمل المعني بالأسرة القيام بدور الكيان الرائد، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، في تعزيز القدرات الوطنية من خلال تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة المعتمدة والتي تستتبع في جملة أمور تقديم المساعدة الفنية لآليات التنسيق الوطنية، والدراسات التشخيصية، وتبادل الخبرات والتجارب بشأن قضايا الأسرة البارزة، والبحوث وجمع البيانات، ونشر المعلومات، وتنسيق السياسات العامة والبرامج داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام:

(أ) إيلاء الاعتبار المناسب للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة بالاستعداد للاحتفال باليوم الدولي للأسرة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ واتخاذ الخطوات الملائمة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة؛

(ب) الشروع في برنامج أبحاث بشأن هموم الأسرة بما في ذلك الموازنة بين العمل والمسؤوليات الأسرية، والأبوة، والتغيرات الحاصلة في الأسرة والمجتمع، والأسرة كمصدر للوثام، والأسر كمؤسسات لتوليد الدخل، وتحليل قوانين الأسرة، والأسرة كراعية، وغير ذلك؛

(ج) مواصلة الاستعانة بالصندوق الاستثماري للأمم المتحدة لدعم الإجراءات والمشاريع الوطنية التي تروج لأهداف السنة الدولية للأسرة بصورة مباشرة في البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً، وبناء القدرات الوطنية على وضع السياسات الموجهة نحو خدمة الأسرة على المدى الطويل، بما في ذلك دعم البحوث وجمع البيانات وتبادل التجارب في قضايا الأسرة في ما بين البلدان؛

”د) إدماج عنصر لبناء القدرات في برنامج العمل المعني بالأسرة لتوفير الخدمات الاستشارية ومساعدة الحكومات على إدماج البرامج المرتبطة بالأسرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتيسير وتقييم السياسات والبرامج المرتبطة بالأسرة في إطار أهداف الذكرى السنوية الدولية؛

”ه) تضمين التقرير المتعلق بتنفيذ القرار ١٥/٥٨ والذي سيُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
